كلية الحقوق

قسم التشريعات الاجتماعية

الحوار الاجتماعي كآلية لتنظيم سوق العمل

(دراسة مقارنة)

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

إعداد الباحث

محمد سيد أحمد على عبد الله

المدرس المساعد بقسم التشريعات الاجتماعية

كلية الحقوق – جامعة القاهرة

لجنة المناقشة والحكم

الأستاذ الدكتور/ أحمد حسن البرعي **مشرفًا ورئيسًا**

أستاذ التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق جامعة القاهرة، وعضو لجنة حماية المهاجرين وأفراد أسرهم بالأمم المتحدة، وعضو لجنة الخبراء المستشارين بمنظمة العمل الدولية، ورئيس لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية (الأسبق)، ووزير القوى العاملة والهجرة الأسبق، ووزير التضامن الاجتماعي الأسبق.

الأستاذة الدكتورة/ رندا محمد صميدة **عضوًا**

أستاذ التشريعات الاجتماعية المساعد بكلية الحقوق جامعة القاهرة – والقائم بأعمال رئيس القسم.

الأستاذ الدكتور المستشار/ محمود سلامة جبر **عضوًا**

نائب رئيس هيئة قضايا الدولة سابقًا، والخبير بمنظمة العمل العربية، والمنتدب للتدريس بالجامعات المصرية.

١٤٤٦هـ – ٢٠٢٤م

بسم الله الرحمن الرحيم

"لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ" (الآية ٢٨٦ من سورة البقرة) .

"رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ الْوَهَّابُ" (الآية ٨ من سورة آل عمران) .

"رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ" (الآية ١٩٨ من سورة آل عمران) .

"رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا" (الآية ١٠ من سورة الكهف) .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، قال الله تعالى في محكم التنزيل: "وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ" (الآية ٧ من سورة ابراهيم)، فاللهم لك الحمد حمدًا كثيرًا طيبًا مبارِكًا فيه ملء السماوات والارض كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

وقال رسول الله ﷺ "لا يَشْكُرُ اللهَ مَن لا يَشْكُرُ النِاسَ" (رواه أبو هريرة)، ولذلك أتوجه بتقديم أسمى آيات الشكر والتقدير والإجلال إلى العالم الجليل أستاذنا الدكتور/ أحمد حسن البرعي – أستاذ التشريعات الاجتماعية بكلية الحقوق جامعة القاهرة، وعضو لجنة حماية المهاجرين وأفراد أسرهم بالأمم المتحدة، وعضو لجنة الخبراء المستشارين بمنظمة العمل الدولية، ورئيس لجنة الخبراء القانونيين بمنظمة العمل العربية (الأسبق)، ووزير القوى العاملة والهجرة الأسبق، ووزير التضامن الاجتماعي الأسبق– والذي تفضل سيادته بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، رغم ضيق وقته وكثرة مسؤولياته العلمية والعملية، لما لسيادته من مكانة علمية لا تخفى على أحد، فعلى الرغم من ذلك أفاض سيادته عليِّ بعلمه ووقته وجهده، وشملني برعايته بتواضع العلماء وشيم النبلاء، فكان لهذا القبول أبلغ الأثر، فلم يبخل سيادته علي بالنصيحة والتوجيه وتقويم البحث، أو بإمدادي بالمراجع العلمية من مكتبة سيادته الخاصة، فكان لسيادته الفضل الكبير – بعد الله عز وجل – في إتمام هذا العمل وخروجه إلى النور، فأسأل الله العلي العظيم أن يجزيه على ما قَدم وبَذل خير الجزاء وأوفاه، وبارك الله تعالى في عمره وعمله.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان لأستاذتنا الدكتورة/ رندا محمد صميدة – أستاذ التشريعات الاجتماعية المساعد بكلية الحقوق جامعة القاهرة، والقائم بأعمال رئيس القسم– لتفضل سيادتها بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وهو ما يُضفي عليها تشريفًا كبيرًا، كما أتوجه لسيادتها بالشكر والعرفان على ما قدمته لي من عون ونصح، وإنه لشرف لي أن تتزين رسالتي باسم سيادتها عضوًا في لجنة المناقشة والحكم عليها، ولا شك أن توجيهاتها وملاحظاتها السديدة البناءة سوف تضفي على الرسالة تميزًا وعمقًا وثراء، فسيادتها عالم جليل وفقيه قانوني متميز، وخير قدوة في العلم والعمل، فشكر الله لها جهدها، وأثابها فضلًا كبيرًا، وبارك الله لها في عمرها وعملها.

كما يسعدني ويشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى سعادة الأستاذ الدكتور المستشار/ محمود سلامة جبر – نائب رئيس هيئة قضايا الدولة سابقًا، والخبير بمنظمة العمل العربية، لتفضل سيادته بقبول الاشتراك في لجنة المناقشة والحكم على هذه الرسالة مما يزيدني فخرًا وشرفًا، فسيادته عالم جليل وفقيه متميز لا يضن بوقته ولا بعلمه على أحد، ولا شك بأن توجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة البناءة سوف

تضفي على الرسالة عمقًا وثراء، وإنه لشرف لي أن تتزين رسالتي باسم سيادته عضوا خارجيًا في لجنة المناقشة والحكم عليها، فشكر الله له جهده، وأثابه فضلًا كبيرًا، وبارك له في عمره وعمله.

وفي هذا المقام لا يسعني سوى إلا أن أتوجه لله "تعالى" بالدعاء بالرحمة والمغفرة لأستاذي الدكتور يحي على الشعراني، على ما قدمه سيادته من نصح وتوجيه في بداية العمل بتلك الرسالة، فأرجو من الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء، كما أدعو بالرحمة والمغفرة إلى أساتذتي الأجلاء الأستاذ الدكتور محمد أحمد إسماعيل، والأستاذة الدكتورة/ هناء كريم، والأستاذ الدكتور/ رمضان عبد الله صابر.

كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون أثناء إعداد هذا البحث من أساتذتي وزملائي بالكلية، وكل من أسدى إلى نصيحة أو ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بدعوة بظاهر الغيب، فجزى الله الجميع عني خير الجزاء.

وفي الختام أهدي هذا العمل المتواضع إلى والديْ العزيزيْن الغاليِيْن، من ربياني صغيرًا، ولولاهما ولولا دعائهما ما كان لهذا العمل أن ينجح وما كنتُ لأبلغَ ما وصلتُ إليه، بارك الله تعالى فيهما وزادهما لأبلغَ فضله ورزقني برهما ورضاهما عني، وبارك اللهم في عمرهما وصحتهما، وأسأل الله تعالى أن أكون ممن ينطبق عليهم قولك تعالى في كتابك الكريم: "**وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا**". (الآية ٢٤ من سورة الإسراء)

وإلى سندي ومصدر قوتي أخواتي الأعزاء، الذين أقر لهم بالفضل وأتقدم لهم بجزيل الشكر، وأدعو الله تعالى أن أراكم في أفضل حال، وأن يبارك لكم في عمركم وصحتكم، وأن يرزقكم العمل الصالح المتقبل، وإلى زوجتي الغالية وشريكة عمري، حفظك الله وبارك فيك، وأشكر لك وقوفك إلى جواري فأنتِ شريكٌ في هذا النجاح .. رزقك الله الصحة والعافية، وإلى أبنائي الأعزاء "يوسف وعبدالله" أحباب قلبي وقرة عيني، وثمرة حياتي وزينتها، أدعو الله تعالى أن يحفظكما وأن ينبتكما نباتًا حسنًا، ويرزقكما العلم النافع والعمل الصالح المتقبل.

إلى كل هؤلاء وإلى أصدقائي الأعزاء والذين منهم من في منزلة الأخ، وإلى كل من أسدى إليَّ معروفًا، أهدي هذا العمل المتواضع اعترافًا مني بجميل صنيعهم وعظيم معروفهم، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

المُقَدِّمَة

مقدمة

التعريف بموضوع الدراسة:

يتناول البحث موضوع الحوار الاجتماعي كآلية لتنظيم سوق العمل، ويستدعي ذلك في البداية تناول عدد من الموضوعات الحيوية، واللازمة لازدهار الحوار الاجتماعي، وتحقيقه لما يرجى منه من نتائج. فللحوار الاجتماعي مقومات وشروط لا يقوم إلا بها، كضرورة تحقق الديمقراطية الاجتماعية، وتوافر مبدأ حسن النية لدى أطراف الحوار، وتوافر ثقافة الحوار لديهم.

ولما كان أي حوار لا يخلو من طرفين – على الأقل – فإنه لابد من الحديث عن أطراف الحوار، وإيراد الشروط التي يتعين توافرها في كل طرف؛ ولذلك فقد تناول البحث الحديث عن طرفي علاقة العمل، مبينًا ضرورة كفالة مبدأ الحرية النقابية لهما؛ ودور الدولة كراعية للأمن الاقتصادي والاجتماعي للمضي قدمًا في الحوار ثنائي الأطراف، أو باشتراكها كممثلة للسلطة العامة مكونة بذلك حوارًا ثلاثيًا؛ كذلك قد تتدخل بعض المنظمات الأخرى المعنية بشؤون العمل بإنشاء حوارٍ متعدد الأطراف.

ولا يخفى على أحد ما تقوم به منظمتا العمل الدولية والعربية من جهود حثيثة لدعم وتعزيز الحوار الاجتماعي باعتباره الأسلوب الأمثل لتحقيق العمل اللائق بالدول الأعضاء، فمن ناحية الجهود التشريعية نجد أنه لا تخلو – تقريبًا – اتفاقيات وتوصيات العمل من التنبيه إلى ضرورة الحصول على مشورة الشركاء الاجتماعيين لغرض وضع أحكامها موضع التنفيذ، وذلك بالإضافة إلى الاتفاقيات والتوصيات المنظمة لمبدأ الحوار الاجتماعي والحقوق المرتبطة به؛ ومن ناحية أخرى نجد الإسهامات الفنية والفقهية الصادرة عن منظمتي العمل الدولية والعربية التي تساعد على نشر ثقافة الحوار وجعله وسيلة لتنظيم علاقات العمل على كافة المستويات.

على أن نتناول في فصلٍ مستقلٍ موضوعات الحوار الاجتماعي، حيث تخيرنا عددًا من الموضوعات لها قدر من الأهمية الاستثنائية في مجال العمل، ويأتي في مقدمتها الأمان الوظيفي خاصة بعد ما لاحظنا الآثار الاجتماعية السلبية للثورة الصناعية الرابعة، تبعًا لما تمخض عنها من الاعتماد على تقنيات الذكاء الاصطناعي، بشكل يؤثر على حجم الوظائف بالمجتمع، كذلك تأتي الأجور في مقدمة تلك الموضوعات باعتبارها الشاغل الرئيسي للعاملين، ثم تحدثنا عن بعض الموضوعات الأخرى ذات الأهمية النسبية، بحيث نعالج تلك الموضوعات بغض النظر عن نوع آلية الحوار الاجتماعي محل البحث، سواء أكانت المتمثلة في التشاور والتعاون، أم كانت المتعلقة بالمفاوضة الجماعية

الفهرس الموضوعي

مقدمة .....أ
التعريف بموضوع الدراسة .....أ
أهمية موضوع الدراسة ..... ب
إشكالية البحث .....ج
منهج البحث .....ج
الفصل التمهيدي: مدخل إلى الحوار الاجتماعي..... ٢
المبحث الأول: ماهية الحوار الاجتماعي..... ٣
المطلب الأول: المقصود بالحوار الاجتماعي ٤
الفرع الأول: تعريف الحوار الاجتماعي ٤
اولاً: التعريف اللغوي للحوار الاجتماعي ٤
ثانياً: التعريف الاصطلاحي للحوار الاجتماعي ٥
الفرع الثاني: خصائص الحوار الاجتماعي..... ١١
أولًا: الجماعية..... ١١
ثانيا: الاختيارية ١٣
ثالثًا: الحوار الاجتماعي وسيلة سلمية ١٥
المطلب الثاني: مقومات الحوار الاجتماعي..... ١٧
الفرع الأول: تحقق مبدأ الديمقراطية ١٧
الفرع الثاني: توافر ثقافة الحوار واتباع إجراءاته ٢٢
البند الأول: ضرورة توافر ثقافة الحوار لدى أطرافه..... ٢٢
البند الثاني: تحديد إجراءات الحوار الاجتماعي ٢٦
أولًا: تحديد وقت بدء الحوار ٢٦
ثانيًا: مكان انعقاد الحوار الاجتماعي ٢٩

ثالثًا: كتابة محاضر الجلسات ٢٩
الفرع الثالث: توافر مبدأ حسن النية بين الشركاء الاجتماعيين ٣٠
البند الأول: عدم جواز استعمال الوسائل القسرية أثناء إقامة الحوار ٣٢
البند الثاني: حظر اتخاذ طرفي الحوار قرارًا بطريقة فردية بخصوص أحد موضوعات المفاوضة ٣٤
البند الثالث: ضرورة الإفصاح عن المعلومات الضرورية لنجاح الحوار ٣٥
الفرع الرابع: انخفاض نسبة البطالة ٤٥
المبحث الثاني: النشأة التاريخية للحوار الاجتماعي ٤٨
المطلب الأول: مبدأ الحوار في الشريعة الإسلامية ٤٨
المطلب الثاني: أثر الثورة الصناعية على ظهور مبدأ الحوار الاجتماعي ٥٣
المبحث الثالث: أهمية الحوار الاجتماعي ٦٤
الفرع الأول: تحقيق التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية ٦٥
الفرع الثاني: اتقاء المنازعات غير السلمية ٧٠
الفرع الثالث: أهمية الحوار الاجتماعي في ظل اتجاه الدول نحو التحول إلى نظم الاقتصاد الحر ٧٨
الباب الأول: الإطار العام للحوار الاجتماعي ٨١
الفصل الأول: الجهود الدولية والعربية الرامية إلى تعزيز ودعم الحوار الاجتماعي ٨٢
المبحث الأول: الجهود الدولية الهادفة إلى دعم الحوار الاجتماعي ٨٤
المطلب الأول: الجهود التشريعية لمنظمة العمل الدولية لتعزيز الحوار الاجتماعي ٨٥
المطلب الثاني: الجهود غير التشريعية لمنظمة العمل الدولية لدعم الحوار الاجتماعي ١١٣
المبحث الثاني: جهود منظمة العمل العربية في دعم الحوار الاجتماعي.....١١٩
المطلب الأول: ضعف الجهود التشريعية لمنظمة العمل العربية لدعم وتعزيز الحوار الاجتماعي١١٩
المطلب الثاني: الجانب الفني لجهود منظمة العمل العربية في دعم الحوار الاجتماعي ١٢٦
الفصل الثاني: أطراف الحوار الاجتماعي.....١٣١
المبحث الأول: منظمات وممثلو العمال وأصحاب الأعمال ومنظماتهم.....١٣٢

المطلب الأول: الشروط الواجب توافرها في الطرف الممثل للعاملين والطرف الممثل لأصحاب الأعمال.....١٣٢
الفرع الأول: أهلية مباشرة الحق في الحوار الاجتماعي ١٣٢
الفرع الثاني: تدريب القائمين على الحوار الاجتماعي من العمال وأصحاب الأعمال ١٤٢
المطلب الثاني: الحرية النقابية كشرط مفترض لنجاح الحوار الاجتماعي ١٥١
الفرع الأول: مفهوم مبدأ الحرية النقابية في القانون المصري المقارن ١٥١
البند الاول: الجانب الجماعي للحرية النقابية.....١٦٥
أولاً: حرية العمال وأصحاب الأعمال في تكوين منظماتهم النقابية.....١٦٥
ثانياً: حرية المنظمات النقابية في تسيير أعمالها ١٧٤
البند الثاني: الجانب الفردي في الحرية النقابية ١٨٥
أولا: حرية الانضمام أو عدم الانضمام إلى المنظمة النقابية ١٨٦
ثانيًا: حرية الانسحاب من المنظمة النقابية.....١٨٨
ثالثًا: ضرورة توفير الضمانات التي تكفل تحقق الجانب الفردي للحرية النقابية.....١٨٩
الفرع الثاني: أهمية الحرية النقابية في تحقيق حوار اجتماعي سليم ومتوازن ١٩٢
البند الأول:أثر تقرير مبدأ حرية العمال وأصحاب الأعمال في تكوين منظماتهم النقابية على الحوار الاجتماعي ١٩٢
البند الثاني: أثر تقرير مبدأ حرية المنظمة النقابية في اختيار من يمثلها في الحوار الاجتماعي:١٩٣
البند الثالث: أثر تقرير مبدأ حرية الانضمام والانسحاب من المنظمة النقابية على الحوار الاجتماعي ١٩٣
المبحث الثاني: إدارات العمل ١٩٥
المطلب الأول: دور الحكومة في ظل النظام الاشتراكي ١٩٧
المطلب الثاني: دور الحكومة في ظل اقتصاديات السوق الحر الرأسمالي ٢٠٣
الفرع الأول: دور الدولة في دعم وجود مقومات نجاح الحوار الاجتماعي.....٢٠٥
الفرع الثاني: دور الدولة في تنشيط الحوار الاجتماعي ٢٠٦

الفرع الثالث: دور الدولة كطرف أساسي في الحوار الاجتماعي مع موظفيها ٢١٢
المبحث الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في تدعيم الحوار الاجتماعي ٢٢٠
الفصل الثالث: مجالات الحوار الاجتماعي ٢٣٠
المبحث الأول: الأمان الوظيفي ٢٣٤
المطلب الأول: دور الحوار الاجتماعي في إنهاء عقد العمل لأسباب اقتصادية.....٢٣٧
المطلب الثاني دور الحوار الاجتماعي في المحافظة على فرص العمل في حالة التطور التكنولوجي للمنشأة ٢٤٦
المطلب الثالث: الحوار الاجتماعي في عمليات بيع القطاع العام ٢٥٤
المبحث الثاني: الأجور.....٢٦٤
المبحث الثالث: موضوعات أخرى للحوار الاجتماعي ٢٦٩
المطلب الاول: ساعات العمل ٢٧٠
المطلب الثاني: السلامة والصحة المهنية وبيئة العمل ٢٧٧
المطلب الثالث: الاشتراك في وضع التشريعات الاجتماعية ٢٨٦
المطلب الرابع: العمل على تحقيق رفاهية القوى العاملة ٢٨٩
الباب الثاني: آليات الحوار الاجتماعي.....٢٩٤
الفصل الأول: صور التشاور والتعاون ٢٩٥
المبحث الأول: التشاور والتعاون على مستوى المنشأة ٢٩٧
المطلب الأول: المقصود بالتشاور على مستوى المنشأة ٢٩٧
المطلب الثاني: طرق التشاور والتعاون داخل المنشأة ٣٠٢
المبحث الثاني: التشاور والتعاون على المستوى القومي.....٣١٨
المطلب الأول: التشاور والتعاون القومي العام ٣١٩
الفرع الأول: الحوار القومي العام من منظور مستويات العمل الدولية ٣١٩
الفرع الثاني: التشاور والتعاون القومي العام في القانون المقارن.....٣٢٢
الفرع الثالث: موقف المشرع المصري من مجالس التشاور والتعاون على المستوى القومي العام٣٢٨

المطلب الثاني: التشاور والتعاون القومي النوعي.....٣٣٣
الفرع الأول: الحوار الاجتماعي القومي على مستوى الصناعة أو القطاع الاقتصادي.....٣٣٣
الفرع الثاني: الحوار الاجتماعي المنظم لنوع معين من موضوعات علاقات العمل.....٣٣٥
البند الأول: تنظيم الحوار القومي النوعي بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣.....٣٣٥
البند الثاني: دراسة حالة للمجلس القومي للأجور كمثال للحوار الاجتماعي القومي النوعي....٣٤٥
المبحث الثالث: التشاور والتعاون بين الشركاء الاجتماعيين على المستوى الدولي والإقليمي٣٥٦
المطلب الاول: التشاور والتعاون داخل منظمة العمل الدولية ٣٥٧
المطلب الثاني: التشاور والتعاون داخل منظمة العمل العربية.....٣٦٥
الفصل الثاني: المفاوضة الجماعية ٣٦٩
المبحث الأول: ماهية المفاوضة الجماعية.....٣٧٠
المطلب الأول: ماهية المفاوضة الجماعية بالمعنى الضيق ٣٧٢
الفرع الأول: جهود منظمة العمل الدولية والعربية في تعريف المفاوضة الجماعية.....٣٧٢
الفرع الثاني: جهود التشريعات العربية في تعريف المفاوضة الجماعية.....٣٧٤
الفرع الثالث: الجهود الفقهية في تعريف المفاوضة الجماعية.....٣٧٨
المطلب الثاني: ماهية المفاوضة الجماعية بالمعنى الواسع ٣٨١
المطلب الثالث: مدى إلزامية المفاوضة الجماعية ٣٩٤
المبحث الثاني: مستويات المفاوضة الجماعية.....٤٠١
المطلب الأول: المفاوضة الجماعية على مستوى المنشأة.....٤٠٣
المطلب الثاني: المفاوضة الجماعية على مستوى الصناعة الواحدة أو القطاع الاقتصادي.....٤٠٨
المطلب الثالث: المفاوضة الجماعية على المستوى القومي أو الجغرافي ٤١٠
المطلب الرابع: التفاوض في الشركات متعددة الجنسيات ٤١٢
الفصل الثالث: اتفاقيات العمل الجماعية ٤١٧
المبحث الأول: ماهية اتفاقية العمل الجماعية ٤١٩
المبحث الثاني: إبرام اتفاقية العمل الجماعية.....٤٢٢

المطلب الأول: قواعد إبرام الاتفاقية الجماعية بين أطرافها ٤٢٢
المطلب الثاني: قواعد الانضمام والتمديد للاتفاقية الجماعية ٤٢٥
المبحث الثالث: تطبيق الاتفاقية ٤٢٨
الخاتمة ٤٣٨
الفهرس المرجعي ٤٤٧
الفهرس الموضوعي ٤٩١

المستخلص

يتناول البحث موضوع الحوار الاجتماعي كآلية لتنظيم سوق العمل، فلقد اصبح الحوار وسيلة أساسية لا غنى عنها لتنظيم علاقات العمل على كافة المستويات، سواء على مستوى المنشأة، أم على المستوى المهني، على المستوى القومي، بل أصبح من السمات الأساسية للمنظمات الدولية والاقليمية، بما يمثله مبدأ الثلاثية من أهمية في تسيّر شؤونهم.

ولا شك في ضرورة توافر عدد من الشروط الأولية لنجاح الحوار، يأتي في مقدمتها توافر حسن النية بين أطرافه، وتحقق الديمقراطية الاجتماعية بما تمثله من مبدأ الحرية النقابية، وتتعدد آليات الحوار الاجتماعي، فتبدأ من مجرد تبادل المعلومات بين الشركاء الاجتماعيين، والتشاور والتعاون فيما بينهم من أجل العمل على إيجاد تنظيم مشترك لسوق العمل، والمفاوضة الجماعية والتي تأتي من أكثر الآليات المكونة للحوار الاجتماعي تنظيمًا لسوق العمل، ذلك أن ما ينتج عنها من اتفاقيات عمل جماعية تساهم بصفة أساسية في تنظيم شروط وظروف العمل.

وموضوع الحوار الاجتماعي يتمثل في تنظيم شروط وظروف العمل بما يستلزم البحث في عدد من الموضوعات التي تدخل في دائرة اهتمام الشركاء الاجتماعيين الثلاث، والتي لها قدر من الأهمية الاستثنائية في مجال العمل، ويأتي في مقدمتها الأمان الوظيفي، كذلك تأتي الأجور في مقدمة تلك الموضوعات باعتبارها الشاغل الرئيسي للعاملين، وغيرها من الموضوعات الأخرى ذات الأهمية النسبية.

الكلمات الدالة: الحوار الاجتماعي – تنظيم سوق العمل – مبدأ الثلاثية – أطراف الحوار – الحرية النقابية – مستويات الحوار الاجتماعي – موضوعات الحوار الاجتماعي – الأمان الوظيفي – الأجور – التشاور والتعاون – المفاوضة الجماعية – اتفاقيات العمل الجماعية – المنظمات النقابية – المنظمة الأكثر تمثيلًا – منظمة العمل العربية – منظمة العمل الدولية

Abstract

The research addresses the topic of social dialogue as a mechanism for regulating the labor market. Social dialogue has become an essential and indispensable tool for organizing labor relations at all levels, whether at the enterprise level, the professional level, or the national level. It has also become a defining feature of international and regional organizations, given the importance of the principle of tripartism in managing their affairs.

There is no doubt that several essential prerequisites are required for the success of social dialogue. Chief among these is the good faith of the parties involved and the realization of social democracy, represented by the principle of trade union freedom.

The mechanisms of social dialogue are varied, starting with the mere exchange of information between social partners, consultation, and cooperation to create a joint regulation of the labor market. Among these mechanisms, collective bargaining stands out as one of the most structured components of social dialogue in regulating the labor market. This is because the collective labor agreements that result from such bargaining significantly contribute to regulating employment terms and conditions.

The subject of social dialogue primarily concerns the regulation of employment terms and conditions, necessitating research into several topics that fall within the scope of interest of the three social partners. These topics hold exceptional significance in the field of labor, with job security being foremost among them. Additionally, wages rank high on the list, as they are a primary concern for workers, alongside other topics of relative importance.

Keywords: Social dialogue – Labor market regulation – Principle of tripartism – Dialogue parties – Trade union freedom – Levels of social dialogue – Topics of social dialogue – Job security – Wages – Consultation and cooperation – Collective bargaining – Collective labor agreements – Trade union organizations – The most representative organization – Arab Labour Organization – International Labour Organization.

Cairo university
Faculty of Law
Department of Social Legislation

Social Dialogue as a Mechanism for Regulating the Labor Market
(A Comparative Study)

A Dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Law

Prepared by: Mohamed Sayed Ahmed Ali Abdullah
Assistant Lecturer, Department of Social Legislation
Faculty of Law – Cairo university

The Examination and Judgment Committee

Professor Dr. Ahmed Hassan El-Borai Supervisor and Chairman

_Professor of Social Legislation at the Faculty of Law, Cairo University; Member of the Committee on the Protection of Migrant Workers and Their Families at the United Nations; Member of the Advisory Committee of Experts at the International Labour Organization; Former Chairman of the Legal Experts Committee at the Arab Labour Organization; Former Minister of Manpower and Migration; Former Minister of Social Solidarity.

Professor Dr. Rnda Mohamed Smeida Member

_Assistant Professor of Social Legislation at the Faculty of Law, Cairo University, and Acting Head of the Department.

Professor Dr. Counselor Mahmoud Salama Gaber Member

_Former Vice President of the State Lawsuits Authority, Expert at the Arab Labour Organization, and Visiting Lecturer at Egyptian universities.

1446 AH – 2024 AD